١١ ـ المصريون المحدثون

شمائلهم وعاداتهم

في النصف الأول من القرن التاسع عشر

تأليف المستشرق الانجليزي ادورد وليم لين

للأستاذ عدلي طاهر نور

تعليم البنات

قلما يتعلم البنات القراءة والكتابة . وكذلك لا يتعلمن الصلاة حتى بنات الطبقة الراقية . ويستخدم بعض الأغنياء « شيخة » لتزور الحريم يوميا فتعلم بناتهم وجواريهم إقامة الصلاة وتلاوة بعض سور من القرآن . وقد تعلمهن القراءة والكتابة ، إلا أن هذا ، حتى لنساء الطبقات الراقية ، شيء كمالي يندر أن يتم[1] . وهناك عدة مدارس تعلم فيها البنات الخياطة والتطريز الخ . ولكن إذا سمحت الظروف يعهد بالبنات إلى « معلمة » تعلمهن تلك الأشغال في منازلهن

(١) وقد تتلقى بنات الطبقات الوسطى علومهن مع الأولاد في مدرسة واحدة . إلا أنهن عادة يلبسن الحجاب ولا يخالطون الأولاد . وكثيراً ما شاهدت بنات حسان الخدام يقرأن القرآن في مدرسة الحسين .

نستمده من قوة الشعب وثقة الجمهور . إلا أنه لا يسعنا مهما يتهيأ لنا من أمر هذا السلطان سواء أكان عظيماً أم صغيراً ، أن نقرر أن من مقتضياته أن نشاطر رجال السياسة أعمالهم ، أو أن هذا السلطان مقيد بمثل ما يتقيد به وزراء التاج من قيود العمل والزمن . وبمثل ما يلازمهم من واجب ومسؤولية ، فكل من هذين السلطانين متميز عن الآخر تمام التميز في مقتضياته وواجباته . وهما على العموم أمران مستقلان ، وأحياناً شيئان متعارضان يسيران على خطين متوازيين فلا يتقابلان ، والصحافة تعبث بحريتها وتقيدها وتحد من نشاطها إثر تلك اللحظة التي تقبل فيها أن تشغل مركز المسود من السيد ، وأن تنزل منزلة التابع من المتبوع ؛ وهي إن عنيت بتأدية واجباتها باستقلال صحيح تام ؛ وبالتالي بما يتطلبه منها جماع المصلحة العامة ، لما وسعها أن تهادن رجال الساحة من الخاصة أو تحالفهم ، أو أن تخضع مالها من شأن خاص ونفع متواصل لما يتهيأ لأية حكومة من سلطان موقوت ونفوذ سرعان ما يزول عنها أو تزول عنه

(البقية في العدد القادم) نبيه العاملي محمد

الفصل الرابع

الحكومة[1]

قاست مصر — هذه السنوات الأخيرة — تقلبات سياسية عظيمة ، وزالت تبعيتها للباب العالي إلا قليلاً . وقد استقل حاكمها الحالي محمد علي تقريباً ، بعد أن أباد العُز أو المماليك الذين شاركوا أسلافه الحكم ؛ إلا أنه أعلن ولاءه للسلطان ، وأصبح يؤدي الخراج للأستانة كما هي العادة . ثم إنه خضع لأحكام القرآن الأساسية والسنة . وهو — خلافاً لذلك — يتمتع بسلطة لا حد لها[2] . فهو يستطيع أن يقضي على أي فرد من رعاياه بالموت دون محاكمة أو تعيين سبب . وكفاه أن يحرك يده حركة أفقية بسيطة ليتضمن ذلك حكم الإعدام . ولكن يجب ألا يفهم من كلامي أني ألمح بميله إلى سفك الدماء بلا موجب. إن من طبع هذا الوالي الصرامة الحازمة لا القسوة الشريرة . وقد دفعه طموحه المطلق إلى جميع الأعمال ، فكان يجلب لنفسه المدح تارة أو الملامة تارة أخرى[3] . ويوجد في قلعة العاصمة مجلس للقضاء يسمى (الديوان الخديوي[4]) ، يرأسه في غياب الباشا نائبه (الكخيا)[5] حبيب أفندي . ويبت رئيس الديوان الخديوي في الأمور التي تخرج عن اختصاص القاضي أو التي تكون واضحة بحيث لا تحتاج إلى الرجوع إلى القاضي أو أي مجلس آخر

(١) لما كان الاصلاح السياسي الذي أجراه محمد علي سبق أهميته العظيمة على الدوام ، ولما كانت التغييرات التي أحدثها خلفاؤه في نظمه قليلة الأهمية وعلى العموم مخالفة لكل تقدم ، فقد أبقيت هنا دون تغيير جوهري وصف حكومة مصر في سنتي ١٨٣٤ و١٨٣٥ وهما خير سني حكمه .

(٢) وإن كانت أوامر ولايته نقصت كثيراً منذ كتابة هذا إلا أن سلطته في مصر بقيت كما هي على التقريب

(٣) إن حكومة مصر منذ الفتح العربي لم تتغير كثيراً مما هي عليه الآن في تأثيرها على شمائل السكان وعاداتهم وطباعهم ، ولذلك أرى أن لا حاجة إلى عرض تاريخ الماضي لتوضيح هذا الكتاب . إلا أنه يجب الاشارة إلى أن المصريين لا يسمح لهم الآن بالاستمرار في معاملة النصارى واليهود بتلك الغلظة التعصبية الشديدة التي كانوا يعاملونهم بها قبلا . ومن هنا يدين السياح الأوربيون لمحمد علي بالشكر ويعترفون له بالجميل . وقد يزيد هذا التقيد شعور التعصب الزائد بادي الأمر ، ولكنه سيلطفه على الأرجح بمرور الزمن . ولم يتم بعد هذا التنبؤ ، وعلى النقيض من ذلك أظهر استعمال العظماء ومستخدمي الحكومة البدع الأوربية في ملبسهم وشمائلهم وعاداتهم للتزلف تعصب رجال العلم والدين وجلة الشعب عموما

(٤) « خديوي » نسبة إلى الكلمة التركية « خديف » أي الأمير

(٥) هكذا ينطق به في مصر والأصح « كياخيا » أو « كتخدا »

وقد أقيمت فى أنحاء العاصمة دور كثيرة للشرطة ، فى كل منها بلوك نظام أى فرق منظمة . ويسمى الشرطى « قلق »[1] أو « قراقول »[2]. ويقبض على من يتهم بالسرقة أو السطو الخ ويقاد إلى دار الشرطة الرئيسى فى الموسكى حيث يسكن أغلب الفرنج . وبعد أن تثبت التهمة كتابة يقاد المتهم إلى « الضابط » أى رئيس شرطة العاصمة . وبعد أن يسمع الضابط القضية يرسل المتهم للمحاكمة أمام الديوان الخدوى[3]. وعند ما ينكر المتهم الجريمة الموجهة إليه ، ولم يكن هناك دليل على الإدانة ، يجلد ليحمل على الاعتراف بجريمته . وحينئذ ، إن لم يكن قبلا ، يعترف المتهم بالجريمة إذا كانت طبيعتها لا تعرضه لعقوبة شديدة . ويعترف اللص عادة بعد هذا التعذيب بقوله : « إن الشيطان أغراني ففعلت » وعقوبة المجرمين يرتبها نظام مستبد ولكنه لطيف حكيم . ويكون عادة بإلزامهم القيام ببعض الأشغال العمومية مقابل قوت قليل ، مثل نقل القمامة وحفر القنوات الخ . وقد يجند الشبان الأقوياء متى كانت التهمة طفيفة . ويستحق محمد على على استخدامه المجرمين لإصلاح البلد وتحسينه المدح الذى كان وقفاً على سابا كون Sabacon[4] الفاتح الحبشى وملك مصر الذى يقال إنه أدخل هذا النظام ؛ إلا أن الباشا كان شديداً فى معاقبة الجرائم التى ترتكب ضد شخصه فالإعدام هو العقوبة العادية فى أحوال كهذه

(١) من التركية « تول لق »

(٢) والعامة يقولون « كركون »

(٣) كثيراً ما يستبد القائمون بأمر هذا المجلس وما أشبه كما أن إتمام الاجراءات بقصه الوقار والأدب . فكثيراً ما يستعمل الموظفون الأتراك حتى الكبراء منهم ألفاظا لا أستطيع أن أذكرها لشدة ما تتقزز منها النفس ، نحو المتقاضين .

(٤) سابا كو Sabaco أو شاباك Shabak أحد ملوك الأحباش . جرد حملة على مصر وتشر سلطانه عليها (٧٢٨ قبل الميلاد) . ولقب بملك مصر ، ولكنه ترك مباشرة الحكم لأخته أمنيريتس Ameniritis وزوجها بيانخى Piankhi . وكثيراً ما يرى شاباك وأخته على جدران معابد طيبة وغيرها .

وتؤكد الروايات اليونانية القديمة أن هذا الملك الحبشى حكم مصر حكما لطيفا فلم يلجأ أبداً إلى حكم الاعدام واستخدم المجرمين فى حفر القنوات وبناء الخزانات

(أنظر The Historians's History of the World الطبعة الخامسة سنة ١٩٢٦ الجزء الأول ص ١٧٦) (المترجم)

وهناك عدة مجالس دنيا لإدارة شئون الأقاليم المختلفة ، وأهمها : أولاً . « مجلس المشورة » ويقال أيضاً « مجلس المشورة الملكية » تمييزاً له عن المجالس الأخرى . ويختار الباشا أعضاء هذا المجلس والمجالس المشابهة الأخرى ممن يتحلون بمواهب أو صفات أخرى . ولذلك تخضع جميع قراراتهم لإرادته ورغباته ؛ وهم آلته ورهن إشارته ، ويكونون لجنة تشرف على إدارة البلد العامة وشئون الباشا التجارية والزراعية . وتعرض العرائض الموجهة إلى الباشا أو إلى ديوانه المتعلقة بالمصالح الخاصة أو بشئون الحكومة على أعضاء المجلس وتخضع لتقديرهم وحكمهم ، إلا إذا وقعت فى اختصاص المجالس الأخرى المذكورة فيما بعد . ثانياً (مجلس الجهادية) أو (مجلس المشورة العسكرية) واسمه يدل على مدى اختصاصه . ثالثاً مجلس (الترسخانة) أو البحرية . رابعاً (ديوان التجار) وقد أنشئ هذا المجلس الذى يتكون أعضاؤه من تجار مختلف البلاد والدين تحت رئاسة (الشاه بندر) لينظر فى بعض الأحوال الناشئة عن المعاملات التجارية الحديثة مما لم ينص عليه فى القرآن أو السنة

ويتولى قاضى القاهرة القضاء فى مصر مدة سنة واحدة ثم يرجع عند انتهائها إلى الآستانة . وجرت العادة أن يقوم القاضى من القاهرة مع قافلة الحج الكبيرة إلى مكة فيقضى واجبات الحج ويبقى فى المدينة المقدسة سنة واحدة ، وفى المدينة المنورة سنة أخرى[1] يقضى بين الناس . ويشترى القاضى منصبه بالممارسة من الحكومة التى لا تقيم أى اعتبار لمواهبه . غير أنه يجب أن يكون ذا علم ولو قليلاً ، وأن يكون عثمانلياً حنفى المذهب . وقلما يجيد القضاة اللغة العربية لأن مدرستها لا تلزمهم . ولا يكاد القاضى فى القاهرة يعمل شيئاً غير التصديق على حكم (نائبه) الذى ينظر فى أغلب الدعاوى العادية والذى يختاره القاضى من علماء استنبول ، أو التصديق على قرار (المفتى) الحنفى الذى يقيم دائماً فى القاهرة ويصدر فتواه فى القضايا الهامة ، ولكن النائب على الأكثر قليل المعرفة باللغة المصرية العامية

(١) جرت العادة أن يقدم القاهرة فى أول رمضان ولكن حدد فيما بعد أول محرم

ولذلك يجب على القاضي في القاهرة ، حيث يتكلم أغلب المتقاضين العربية ، أن يضع غاية ثقته في « الباش ترجمان » ؛ ومنصب هذا دائم ، ومن ثم فهو يعرف أنظمة المحكمة ، وخاصة نظام الرشوة ، وهو على أتم استعداد لأن يلقن هذا النظام لكل من يستجد من القضاء والنواب . وقد يكون القاضي جاهلاً بالشرع جهلاً فاضحاً في كثير من تفاصيله ، وقد حدثت عدة أمثلة من هذا النوع ، ولكن يجب أن يكون النائب بارعاً في الشرع علماً وعملاً

وعندما يرفع الشخص قضية يذهب إلى المحكمة ويطلب من الباش رسول أن يرسل (رسولاً) ليحضر الخصم ، ويتناول الرسول قرشاً أو قرشين[1] يقسمهما مناصفة بينه وبين رئيسه على انفراد . ويحضر المدعي والمدعى عليه في بهو المحكمة الكبير : وهو غرفة كبيرة تواجه فناء فسيحاً ، ولها واجهة مكشوفة بها صف من الأعمدة والعقود ، ويجلس فيها كتبة يسمى الواحد منهم « شاهداً » ، وعمله أن يصغي إلى أقوال الطرفين في القضية ويدونها ، ورئيسهم الباش كاتب ، ثم يقصد المدعي أي واحد من هؤلاء الكتبة ويقرر أمامه ظروف القضية ... فيكتبها الشاهد كتابة ، ويتناول جعلاً قدره قرش أو أكثر ، ثم بعد ذلك يصدر حكمه إذا كانت القضية لا قيمة لها والمدعى عليه يعترف بمديونيتها ، وإلا قدم الطرفين إلى النائب في غرفة داخلية . وبعد أن يسمع النائب القضية يأمر المدعي أن يستصدر فتوى من مفتي الحنفية الذي يتناول جعلاً يندر أن يقل عن عشرة قروش، ويزيد غالباً على مائة قرش أو مائتين ، ويصدر النائب حكمه في القضايا التافهة منفرداً وبأقل تعب . أما القضايا المهمة أو المعقدة فإنها تنظر في غرفة القاضي الخاصة أمام القاضي نفسه والنائب ومفتي الحنفية الذي يستدعى للفصل فيها بفتوى ؛ وقد تزيد القضية صعوبة أو أهمية ، فيستدعى بعض علماء القاهرة ؛ وبعد أن يصغي المفتي إلى القضية يصدر حكمه كتابة ، فيصدق القاضي عليه ويختم الورقة بختمه ، وهذا كل ما عليه أن يعمله في أي قضية . ويستطيع المتهم أن يبرئ نفسه باليمين إذا لم يقدم المدعي شهوداً ، فيضع يده اليمنى على القرآن ويقول : بالله العظيم ثلاث مرات ، مردفاً : وبما يحتويه هذا من كلام الله . ويجب أن يكون الشاهد عدلاً أو يزعم أنه كذلك ، وألا تكون له مصلحة في القضية . ويلزم لكل دعوى شاهدان[1] على الأقل أو رجل وامرأتان ، ويجب أن يزكى الشاهدين شخصان آخران . وشهادة الكافر على المسلم لا تجوز شرعاً في حالة العقوبة الشديدة . والشهادة لصالح الابن أو الحفيد أو الأب أو الجد لا تقبل وكذلك شهادة الأرقاء ، ولا يستطيع السيد أن يشهد لصالح عبده .

(يتبع) عبد الحميد طاهر نور

(١) وكان القرش المصري عندما كتب هذا يساوي خمس الشلن أو بنسين وخمسي بنس ٢ ٢/٥

(١) هذا الحكم أخذ من الأسفار الموسوية الخمسة . أنظر التثنية الاصحاح ١٩ الآية ١٥ ونصها : لا يقوم شاهد واحد على إنسان في ذنب ما أو خطية ما من جميع الخطايا التي يخطئ بها على فم شاهدين أو على فم ثلث شهود يقوم الأمر . ويستطيع الرجل أن يمتنع عن الشهادة

إعلان

تعلن وزارة الزراعة للمرة الثانية عن بيع ثمار موالح بتفتيش الزراعة بالجيزة مركز السنطة غربية بجلسة علنية ستعقد بديوان التفتيش الساعة العاشرة من صباح يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ فعلى من يرغب في الشراء معاينة الثمار والحضور في الجلسة ومعه التأمين عشرة في المائة من قيمة عطائه والوزارة الحق في قبول أو رفض أي عطاء بدون إبداء الأسباب

٨٧١٨